

العلاقة بين الاستثمار البشري في المحافظات وأدائها الاقتصادي

تحليل بيانات التعداد الاقتصادي 2018/2017



الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)	مول من:
مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR)	تحت:
DAI Global, LLC	الجهة المنفذة:
أ.د. ماجد عثمان أستاذ الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.	الباحثون:
والرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)	
د. حنان جرجس نائب الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)	

بيان إخلاء المسؤولية

قام المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) بإعداد هذا التقرير بدعم من مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفيذها بواسطة DAI, Inc. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية

الفهرس

٤	المخلص التنفيذي
٤	١. المقدمة
٦	٢. المنهجية
٧	٣. النتائج
١٨	٤. الخلاصة
١٨	٥. السياسات والتدخلات المقترحة
٢١	٧. المراجع

الملخص التنفيذي

تخطى عدد سكان مصر ١٠٠ مليون نسمة في ٢٠٢١، وهو ما يجعل مصر من الأسواق الكبيرة ويجذب الاستثمارات في مجالات الصناعة والخدمات المختلفة لتوفير احتياجات السكان. على الجانب الآخر يشكل السكان أحد أهم عوامل الإنتاج وتحدد خصائص ما إذا كانت الزيادة السكانية تشكل منحة تضيف إلى تنافسية الدولة أم محنة تثقل عاتق الدولة وتضغط على الموارد الطبيعية المحدودة.

وتعد مصر على أعتاب نافذة ديموجرافية لاسيما في ضوء ما شهدته مصر مؤخراً من انخفاض في معدلات الزيادة السكانية. وحتى يمكن الاستفادة من النافذة الديموجرافية بصورة تساعد على زيادة الإنتاجية في الدولة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يجب اتباع سياسات تعظيم الاستفادة من العوائد الديموجرافية -والتي تركز في الأساس على الاستثمار في البشر- وتشمل التعليم والتمكين والتشغيل.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء النظرة على الخصائص الديموجرافية للمحافظات المختلفة المرتبطة بتحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية، وربط الأداء الاقتصادي للمحافظات بالخصائص الديموجرافية للمحافظات لاكتشاف مدى ارتباط التمكين والتعليم والتشغيل في المحافظات المختلفة بأدائها الاقتصادي، وقد تم تطوير مؤشرين مركبين أحدهما يعكس الأداء الاقتصادي للمحافظات والآخر يعكس مدى تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية في المحافظات. واعتمدت الورقة على تحليل الارتباط بين المؤشرات الديموجرافية ومؤشر الأداء الاقتصادي للمحافظات.

ويتضح من التحليل وجود ارتباط كبير بين تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية والأداء الاقتصادي في المحافظات حيث يتحسن الأداء الاقتصادي للمحافظات بتحسين مؤشرات التعليم والتشغيل والتمكين، وهو ما يدعو إلى ضرورة وضع السياسات التي تضمن دخول مصر مرحلة النافذة الديموجرافية وكذلك سياسات تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية والتي تؤدي بدورها إلى تحسين خصائص السكان. ويشمل ذلك تسريع دخول مصر مرحلة النافذة وتعظيم الاستفادة منها، تمكين المرأة المصرية اقتصادياً، توجيه مزيد من الاستثمارات على نحو يُحدث التوازن بين الفرص الديموجرافية والفرص الاقتصادية، توطين المؤشرات على مستوى المحافظات من خلال تحديد المستهدفات الديموجرافية والاقتصادية على مستوى المحافظات بصورة تضمن تحقيق مستهدفات الدولة، وجسور الفجوة المعلوماتية التي تربط بين المؤشرات الديموجرافية والمؤشرات السكانية على مستوى المحافظات.

١. المقدمة

تخطى عدد سكان مصر ١٠٠ مليون نسمة في ٢٠٢١، وهو ما يجعل مصر من الأسواق الكبيرة ويجذب الاستثمارات في مجالات الصناعة والخدمات المختلفة لتوفير احتياجات السكان. على الجانب الآخر يشكل السكان أحد أهم عوامل الإنتاج وتحدد خصائص ما إذا كانت الزيادة السكانية تشكل منحة تضيف إلى تنافسية الدولة أم محنة تثقل عاتق الدولة وتضغط على الموارد الطبيعية المحدودة.

وتعد مصر دولة شابة حيث يشكل الشباب في العمر من ١٥ - ٣٤ سنة حوالي ٣٣٪ من إجمالي السكان، ويشكل السكان في سن العمل ٦١,٤٪ من إجمالي السكان في مصر^(١)، وهو ما يعطي مصر ميزة نسبية ويضعها على أعتاب نافذة ديموغرافية لاسيما في ضوء ما شهدته مصر مؤخراً من انخفاض في معدلات الزيادة السكانية إذ حدثت النافذة السكانية في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الإيجاب بعد أن تبدأ معدل الإيجاب في الانخفاض فتزداد تدريجياً نسبة السكان في سن العمل مقارنةً بنسبة السكان خارج سن العمل، وينخفض معدل الإعالة الديموجرافية. وقد انخفض معدل الإيجاب الكلي في مصر من ٣,٦ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٥ إلى ٣ أطفال لكل سيدة عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى ٣,٥ طفل لكل سيدة في ٢٠١٤، وتشير تقديرات معدلات الإيجاب في ٢٠١٨ إلى انخفاضه مرة أخرى ليصل إلى ٣,١ طفل لكل سيدة، وإذا ما استمر انخفاض معدلات الإيجاب في مصر بشكل أكبر سيؤدي ذلك إلى انخفاض أعداد الأطفال المعالين في مقابل زيادة نسبة السكان في سن العمل.

وحتى يمكن الاستفادة من النافذة الديموجرافية بصورة تساعد على زيادة الإنتاجية في الدولة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يجب اتباع سياسات تعظيم الاستفادة من العوائد الديموجرافية والتي تركز في الأساس على الاستثمار في البشر وتشمل^(٢):

التمكين: يقصد بالتمكين هو ضمان حصول كل أفراد المجتمع على حقوقهم وحريتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بهم، وتوسيع الفرص أمامهم دون استبعاد أي فرد أو فئة في المجتمع.

التعليم: يعد إلحاق جميع أفراد المجتمع بالتعليم، وتطوير مهاراتهم بما يناسب احتياجات سوق العمل خاصةً في إطار التطور التكنولوجي وظهور وظائف جديدة يتوقع أن تكون هي الغالبة في سوق العمل في المستقبل وتعتمد بصورة كبيرة على التكنولوجيا والرقمنة وتتطلب إمكانيات متقدمة للتعامل مع البيانات ومصادر المعلومات. ويتطلب ذلك ضمان حصول جميع الأفراد على تعليم جيد، كما يتطلب تطوير التعليم ليصبح مرناً ومستجيباً للتغيرات التي تحدث في سوق العمل ونوعية الوظائف المطلوبة.

التشغيل: تعتمد قدرة الدول على الاستفادة من النافذة الديموجرافية على مدى قدرتها على استغلال طاقات السكان وتحفيز إنتاجيتهم، وهو ما يتطلب بدوره تحسين مناخ الأعمال في الدولة وتشجيع الاستثمار من خلال التدخلات الاقتصادية والقانونية المختلفة.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء النظرة على الخصائص الديموجرافية للمحافظات المختلفة المرتبطة بتحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية، وربط الأداء الاقتصادي للمحافظات بالخصائص الديموجرافية للمحافظات لاكتشاف مدى ارتباط التمكين والتعليم والتشغيل في المحافظات المختلفة بأدائها الاقتصادي.

يعرض القسم الثاني من الورقة منهجية الورقة، ويتطرق القسم الثالث إلى النتائج، ويستعرض القسم الرابع مجموعة من السياسات المقترحة.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لحة إحصائية، ٢٠٢١.

(2) World Economic Forum, A 3E Policy Framework to Reap the Demographic Dividend: Empower, Educate, Employ

٢. المنهجية

تعتمد هذه الورقة على تكوين مؤشر مركب يعكس الأداء الاقتصادي للمحافظات Economic performance indicator باستخدام أسلوب التحليل العائلي Factor analysis، وتقسيم المحافظات إلى مجموعات تبعاً لهذا المؤشر، حيث ضم المؤشر المركب المؤشرات التالية:

- عدد المنشآت لكل ١٠٠٠ من السكان في المحافظة،
- تركيز الأنشطة الاقتصادية في المحافظة^(١)،
- متوسط القيمة المضافة للمنشآت في المحافظة،
- نسبة المنشآت الرسمية في المحافظة،
- نسبة المنشآت المتوسطة والكبيرة (التي تشغل ٥٠ عامل فأكثر) في المحافظة،
- نسبة العاملين في منشآت متوسطة أو كبيرة في المحافظة،

وقد تم معايرة المؤشر ليتراوح بين ٠ و١٠٠، بحيث تحصل المحافظة الأقل من حيث الأداء الاقتصادي على القيمة "صفر" والمحافظة الأعلى على القيمة "١٠٠".

بعد حساب المؤشر المركب، تم تقسيم المحافظات إلى ٣ مجموعات تضم المجموعة الأولى أعلى ٩ محافظات من حيث قيمة المؤشر، وتضم المجموعة الثانية التسع محافظات المتوسطة من حيث قيمة المؤشر، وتضم المجموعة الثالثة أقل ٩ محافظات من حيث قيمة المؤشر.

كما تم بناء مؤشر يعكس محفزات الاستفادة من النافذة الديموجرافية لكل محافظة، حيث تم استخدام الوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات تعكس نواحي التعليم والتشغيل والتمكين وهي:

- نسبة الحاصلين على تعليم جامعي ليعكس مكون التعليم،
- معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ليعكس مكون التشغيل،
- معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ليعكس مكون التمكين،

ويلاحظ أنه في مكون التمكين تم التركيز على تمكين المرأة دون أخذ بعد الصحة في الاعتبار نظراً لعدم توافر بيانات حديثة على مستوى المحافظات تعكس الحالة الصحية للمجتمع.

بعد حساب الوسط الحسابي للمؤشرات الثلاث لتكوين مؤشر يعبر عن النافذة الديموجرافية، تم معايرة المؤشر ليتراوح بين ٠ و١٠٠ بحيث تحصل المحافظة الأقل من حيث تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية على القيمة "صفر" والمحافظة الأعلى على القيمة "١٠٠".

(٣) يعكس هذا المؤشر درجة تركيز الأنشطة الاقتصادية في المحافظات.

وقد تم تحليل البيانات على مستويين:

١- دراسة العلاقة بين مؤشر الأداء الاقتصادي والمؤشرات الديموجرافية التي تعكس التمكين والتعليم والتشغيل منفردة وقد استخدمت معاملات الارتباط لدراسة العلاقة بين المؤشرات كما تم عرض الاختلاف بين المؤشرات الديموجرافية في المجموعات الثلاثة للمحافظات التي تعكس المحافظات الأعلى والمتوسطة والأدنى من حيث الأداء الاقتصادي.

٢- دراسة العلاقة بين مؤشر الأداء الاقتصادي ومؤشر تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية.

واعتمدت الورقة على بيانات من المصادر التالية:

- تعداد السكان ٢٠١٧
- التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨
- تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات ٢٠٢٠
- النشرة السنوية الجمعية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٠

٣. النتائج

٣-١- الخصائص الديموجرافية للمحافظات

تشهد مصر معدلات نمو سكاني مرتفعة خلال العقود الماضية، فبعد نجاح مصر في خفض معدل الإنجاب الكلي إلى ٣ أطفال لكل سيدة في ٢٠٠٨ ارتفع المعدل ليبلغ ٣,٥ طفل لكل سيدة في ٢٠١٤، وحسب تقديرات ورقة صادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان انخفض المعدل ليصل إلى ٣,١ طفل لكل سيدة في ٢٠١٨^(٤).

ويشكل الشباب في العمر من ١٥- ٣٤ سنة حوالي ٣٣٪ من إجمالي السكان، ويشكل السكان في سن العمل ٦١,٤٪ من إجمالي السكان في مصر مما يضع مصر على أعتاب النافذة الديموجرافية التي سوف تتحقق إذا نجحت مصر في الاستمرار في خفض الزيادة السكانية.

يعرض هذا القسم أهم مؤشرات النمو السكاني وخصائص السكان التي قد يكون لها تأثير على حجم وخصائص قوة العمل وإنتاجية المحافظات في إطار سياسات تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية وهي التمكين والتعليم والتشغيل. ويوضح جدول ١ قيم المؤشرات المستخدمة على مستوى المحافظات.

(٤) حسين عبد العزيز. ٢٠٢٠.

شكل (1): سياسات تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية



أولاً: التعليم

ترتبط الاستفادة من النافذة الديموجرافية بحصول الأفراد على تعليم جيد ومتقدم في المجالات المختلفة، ويعد التعليم المتوسط الفني والتعليم الجامعي هم أساس الاستفادة من النافذة الديموجرافية، ونظراً لأن التعليم الفن في مصر مازال غير مؤهل بصورة جيدة لسوق العمل في مصر، فقد تم الاعتماد على مؤشر نسبة الحاصلين على تعليم جامعي لدراسة الاختلافات بين المحافظات في مكون التعليم. فيما يتعلق بالتعليم نجد أن نسبة الحاصلين على تعليم جامعي تتراوح بين ٥٪ في مطروح و٢٤,٨٪ في القاهرة، وتعد محافظات الوجه القبلي أقل المحافظات من حيث نسبة الحاصلين على تعليم جامعي من بين سكان المحافظة، وهناك ارتباط معنوي بين نسبة السكان في سن العمل ونسبة الحاصلين على تعليم جامعي، ويرجع ذلك إلى تحسن معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي خلال العقود الماضية، وبالتالي ترتفع نسبة احتمال التحاق الأجيال الأصغر بالتعليم الجامعي.

وعلى عكس ذلك، لا توجد علاقة معنوية بين نسبة الحاصلين على تعليم جامعي ومعدلات البطالة، وتنخفض البطالة في محافظات الوجه القبلي عنها بين محافظات الوجه البحري.

ثانياً: التشغيل

يحتل مؤشر نسبة السكان في سن العمل أهمية كبيرة إذ يشكل السكان في سن العمل البوتقة التي تضم من يمكن دخولهم قوة العمل، كما يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض معدل الإعالة الديموجرافية ما يحسن الوضع الاقتصادي للأسر والأفراد. وتشهد نسبة السكان في سن العمل اختلافاً بين المحافظات نتيجة اختلاف معدلات الإيجاب في العقود الماضية، وتتراوح نسبة السكان في سن العمل بين ٥٧٪ و٦٨٪ وهو مدى يعتبر واسع نسبياً، ومن ثم يوجد اختلاف كبير بين المحافظات في نسبة السكان الذين يمكن أن تتكون منهم قوة العمل.

وتتضاعف نسبة السكان في قوة العمل من ٣١,٦٪ في قنا إلى ٦٤,٩٪ في جنوب سيناء، وتشهد محافظات الوجه القبلي نسب منخفضة للسكان في قوة العمل.

ويرتفع معدل البطالة من ١,٩٪ في المنيا إلى ٢٨٪ في جنوب سيناء، وتوجد علاقة طردية معنوية بين ارتفاع نسبة السكان في قوة العمل ونسبة البطالة، وهو ما يعكس عدم استغلال السكان في قوة العمل وحوّلهم إلى فئة متعطلة مما يجعل إنتاجية المحافظات لا تتناسب مع ارتفاع قوة العمل.

ثالثاً: التمكين

يعكس التمكين جوانب مختلفة تشمل التمكين الاجتماعي والذي ينعكس في الصحة والتعليم، تمكين الفئات المختلفة كالمرأة والشباب. وقد تم اختيار عدد من المؤشرات لتعكس التمكين وهي نسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة ونسبة المساهمة الاقتصادية للشباب وجودة خدمات الصحة. أما فيما يتعلق بالتعليم، فلا توجد اختلافات كبيرة بين محافظات مصر في معدلات الالتحاق بالتعليم التي تقترب من التغطية الشاملة في التعليم الابتدائي.

• تمكين المرأة:

ما زالت المساهمة الاقتصادية للإناث منخفضة في معظم المحافظات وتشهد نسبة الإناث في قوة العمل بين الإناث فجوة أوسع بين المحافظات إذ تتراوح بين ٢,١٪ في مطروح و٤٢,٣٪ في جنوب سيناء.

ويرتبط ارتفاع نسبة السكان في قوة العمل بارتفاع نسبة الإناث في قوة العمل حيث يوجد ارتباط معنوي قوي بين المؤشرين وهو ما يعكس أن الفروق في المحافظات في المساهمة الاقتصادية للسكان هي نتيجة للفروق في مساهمة المرأة الاقتصادية.

ويتضح من البيانات وجود علاقة عكسية قوية ومعنوية بين نسبة الإناث داخل قوة العمل ومعدل الإيجاب الكلي إذا انخفض معدل الإيجاب الكلي كلما ارتفعت نسبة الإناث داخل قوة العمل. وتعكس معدلات الإيجاب على مستوى المحافظات تفاوتاً كبيراً بينها إذ يتراوح معدل الإيجاب الكلي بين طفلين لكل سيدة في بورسعيد و٤,١ طفل لكل سيدة في أسيوط. وتعاني محافظات الوجه القبلي من معدلات إيجاب مرتفعة تتراوح بين ٣,٢ طفل لكل سيدة في الأقصر و٤,١ طفل لكل سيدة في أسيوط.

• تمكين الشباب:

نظراً لحدودية البيانات المتوافرة عن الشباب على مستوى المحافظات فقد تم استخدام نسبة المساهمة الاقتصادية للشباب كمؤشر لمدى تمكين الشباب. وتشير البيانات إلى أن نسبة المساهمة الاقتصادية للشباب تتراوح بين ٢٢,٩٪ في قنا و٥٠,٥٪ في جنوب سيناء.

• مؤشرات الصحة:

يعد عدد الأطباء البشريين لكل ١٠٠٠٠ من السكان أحد المؤشرات التي تعكس جودة الخدمات الصحية في المحافظات، وتشير البيانات إلى وجود فجوة كبيرة بين المحافظات في هذا المؤشر حيث يتراوح بين ٣,٧ طبيب لكل ١٠٠٠٠ من السكان في كفر الشيخ و١٩,٥ طبيب لكل ١٠٠٠٠ من السكان في جنوب سيناء وهو ما يعكس عدم عدالة في توزيع الأطباء على المحافظات بصورة تتناسب مع عدد السكان في المحافظة.

جدول (١): المؤشرات الديموجرافية على مستوى المحافظات

المحافظة	معدل الإيجاب الكلي المقدر (٢٠١٨) (١)	نسبة الحاصلين على تعليم جامعي+ سنة (٢٠١٧) (٢)	نسبة السكان في العمر ١٥-٦٤ سنة (٢٠١٧) (٢)	معدل المساهمة الاقتصادية + سنة (٢٠١٨) (٣)	معدل المساهمة الاقتصادية للإناث (٢٠١٨) (٣)	معدل المساهمة الاقتصادية للشباب (٢٠١٨) (٣)	معدل البطالة (٢٠١٨) (٣)	عدد الاطباء البشريين لكل ١٠٠٠٠ من السكان (٢٠١٥) (١)
القاهرة	٢,٩	٢٤,٨	٦٨,٣	٤١,٦	١٧	٣٣,٧	١٢,٧	٨
الإسكندرية	٢,٧	١٨	٦٥,٦	٤٢,٨	١٧,٦	٣٥	١٤,٨	٨,٥
بورسعيد	٢	١٩,٨	٦٦,٨	٤٦,٢	٢٦,٥	٣٨,٢	١٦,٥	١١,٣
السويس	٢,٦	١٣,٦	٦٣,٧	٤١,٦	١٦,٢	٣٠,٩	١١,٥	٧,٩
دمياط	٢,٧	١١,٧	٦٢,٢	٤٨,٦	٢١,٧	٤٠,٣	٢٠,٨	٧
الدقهلية	٢,٧	١١,٩	٦١,٧	٤٠,٧	١٣,١	٢٨,٧	٤,٨	١٤
الشرقية	٢,٩	١١,٥	٦٠,٩	٤١	١٦,٢	٢٧,٩	٦,٨	١٥,٦
القليوبية	٢,٦	١١,٦	٦٢,٦	٤٣,٤	١٦,٤	٣٣,٢	٨,٢	١٢
كفر الشيخ	٣	١٠,٢	٦١,٨	٤٣,٨	١٩,١	٣٠,١	٢,٧	٣,٧
الغربية	٢,٨	١٣,٩	٦٣,٢	٤٤,٣	٢١,٧	٣٣,٤	٧,٨	٨,٦
المنوفية	٣	١٢,٦	٦١,٢	٤٢,٢	١٨,٤	٢٨,٥	٤,٢	١٠,٦
البحيرة	٣,٢	٧,٢	٦١,٣	٤٣,٩	١٢,١	٣٤,٧	٧,٤	١٣
الإسماعيلية	٣,٤	١٢,١	٦١	٤٣,١	١٧,٣	٣١,٤	٥	٥,٧
الجيزة	٢,٩	١٤,٣	٦١,٩	٤١,٤	١١,٥	٣٢,٦	١٠,٣	٥,١
بني سويف	٣,٦	٧,٥	٥٨	٤٧	٢٠,٢	٣٧,٩	٥,٩	٤,١
الفيوم	٣,٤	٦,١	٥٧	٤٢,٧	١٠,٣	٣٥,٦	٤,٥	٤,٧
المنيا	٣,٨	٦,٧	٥٩	٤٠,٧	١٢,٣	٢٨,٨	١,٩	٦,١
أسيوط	٤,١	٨	٥٩,٦	٣٦,٩	٧	٢٨,٧	٣	٧,٧
سوهاج	٤	٧,٢	٥٨,٤	٣٧,٥	٥,٢	٣٠,٣	٧,٨	٦,٤
قنا	٣,٧	٧,٥	٦٠,٤	٣١,٦	٤,٩	٢٢,٩	٣,٦	٤,٤
أسوان	٣,٣	٨	٦٢,٥	٣٣,٧	٦,٥	٢٤,٤	٢,٣	٥,٥
الأقصر	٣,٢	٩,١	٦٣,٦	٣٩,٩	١١,١	٣٢,٦	١٤,٩	٥,٣
البحر الأحمر	م.غ	١٦,٨	٦١,١	٤٨,٢	١٦,٣	٣٨,٣	١٨,١	١١,٢
الوادي الجديد	م.غ	١٥	٦٢,٣	٤٣,٨	٢١,٤	٢٦	٢,٣	٨,٥
مطروح	م.غ	٥	٥٦,٩	٣٥,٨	٢,١	٢٦	٤	١٤,١
شمال سيناء	م.غ	١١,٦	٥٨,٦	٤٦,٨	٢٣,٣	٣٠,٦	١٤,٤	٧,٦
جنوب سيناء	م.غ	١٤,٩	٥٩	٦٤,٩	٤٢,٣	٥٠,٥	٢٨	١٩,٥
إجمالي الجمهورية	٣,١	١٢,٤	٦١,٩	٤١,٥	١٤,٣	٣١,٦	٧,٩	٨,١
المحافظات الأفضل								
المحافظات المتوسطة								
المحافظات الأسوأ								

المصادر: (١) تقرير توظيف أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات ٢٠٢٠.

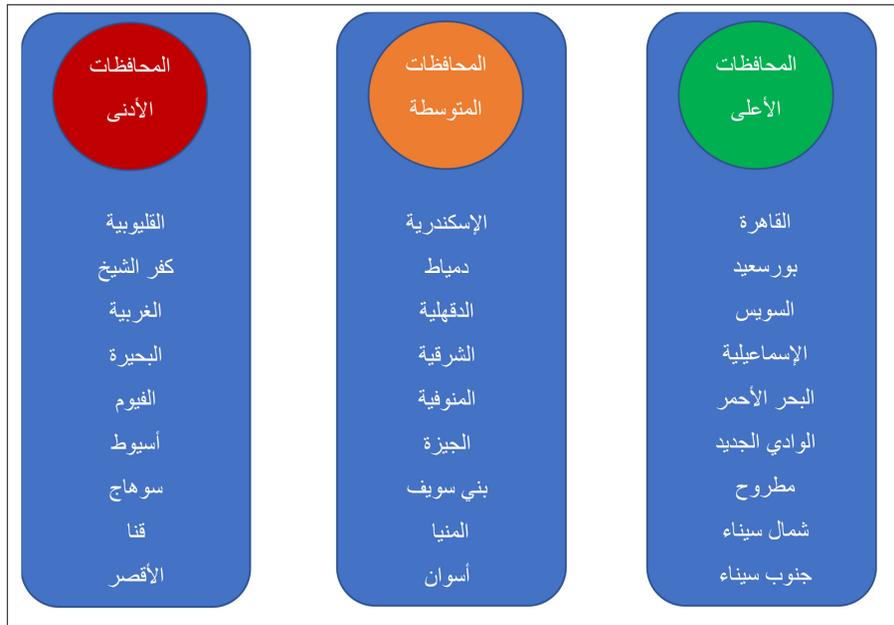
(٢) تعداد السكان ٢٠١٧.

(٣) النشرة السنوية الجمعية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٠.

٢-٣- مؤشّر الأداء الاقتصادي للمحافظات

بلغ متوسط مؤشّر الأداء الاقتصادي للمحافظات المعايير ٢٠ نقطة، وقد حصلت محافظة كفر الشيخ على أقل قيمة، وحصلت جنوب سيناء على أعلى قيمة. ويوضح الشكل التالي توزيع محافظات الجمهورية على ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الأولى أعلى ٩ محافظات من حيث قيمة المؤشّر، وتضم المجموعة الثانية التسع محافظات المتوسطة من حيث قيمة المؤشّر، وتضم المجموعة الثالثة أقل ٩ محافظات من حيث قيمة المؤشّر.

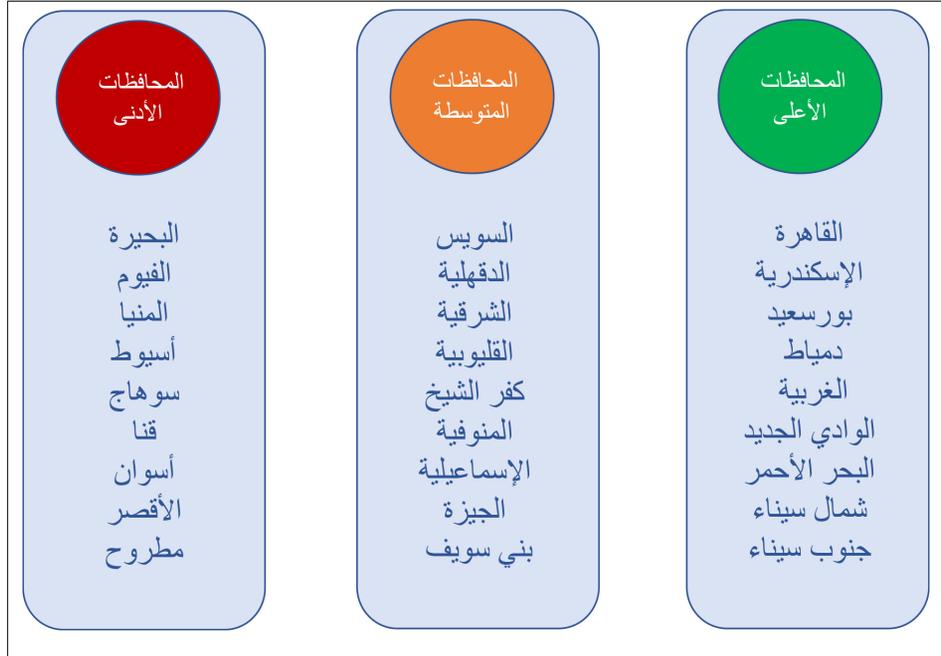
شكل (٢): توزيع المحافظات على المجموعات الثلاثة حسب مؤشّر الأداء الاقتصادي



٣-٣- مؤشّر تحفيز النافذة الديموجرافية

بلغ متوسط مؤشّر تحفيز النافذة الديموجرافية للمحافظات المعايير ٣٧ نقطة، وقد حصلت محافظة مطروح على أقل قيمة، وحصلت جنوب سيناء على أعلى قيمة. ويوضح الشكل التالي توزيع محافظات الجمهورية على ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الأولى أعلى ٩ محافظات من حيث قيمة المؤشّر وتضم المجموعة الثانية التسع محافظات المتوسطة من حيث قيمة المؤشّر، وتضم المجموعة الثالثة أقل ٩ محافظات من حيث قيمة المؤشّر.

شكل (٣): توزيع المحافظات على المجموعات الثلاثة حسب مؤشر تخفيف النافذة الديموجرافية



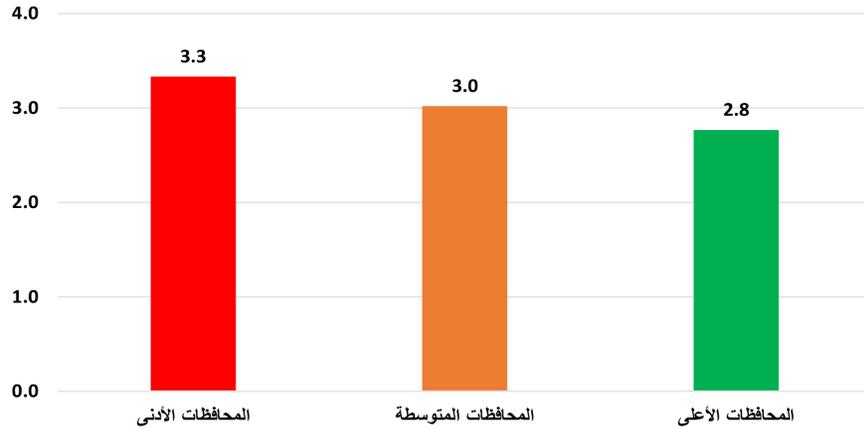
٤-٣- العلاقة بين المؤشرات الديموجرافية ومؤشر الأداء الاقتصادي للمحافظات

كما أشرنا في المنهجية، تم استخدام أسلوب التحليل العاملي لتقسيم المحافظات حسب الأداء الاقتصادي فيها إلى ٣ مجموعات تمثل المحافظات الأعلى والمحافظات المتوسطة والمحافظات الأدنى، وقد تمت دراسة قيم المؤشرات الديموجرافية التي سبق عرضها في كل مجموعة من المجموعات الثلاث للمحافظات.

■ النمو السكاني

توجد علاقة خطية عكسية متوسطة معنوية بين مؤشر الأداء الاقتصادي للمحافظات ومعدل الإيجاب الكلي في المحافظة حيث يرتبط تحسن مؤشر الأداء الاقتصادي للمحافظات بانخفاض معدل الإيجاب الكلي، وعلى مستوى المجموعات الثلاثة ينخفض معدل الإيجاب الكلي من ٣,٣ طفل لكل سيدة في المحافظات الأدنى إلى ٢,٨ طفل لكل سيدة في المحافظات الأعلى، ويأتي ذلك كنتيجة لارتفاع المساهمة الاقتصادية للإناث في المحافظات الأفضل من حيث مؤشر الأداء الاقتصادي إذ أن ارتفاع المساهمة الاقتصادية للإناث يعكس تطلع المرأة إلى القيام بأدوار أخرى في المجتمع غير الدور الإيجابي كما أن دخولها بالفعل لسوق العمل يسمح لها بالقيام بدور منتج ويتطلب منها الموازنة بين العمل ودورها داخل الأسرة ما يساعد في خفض معدلات الإيجاب.

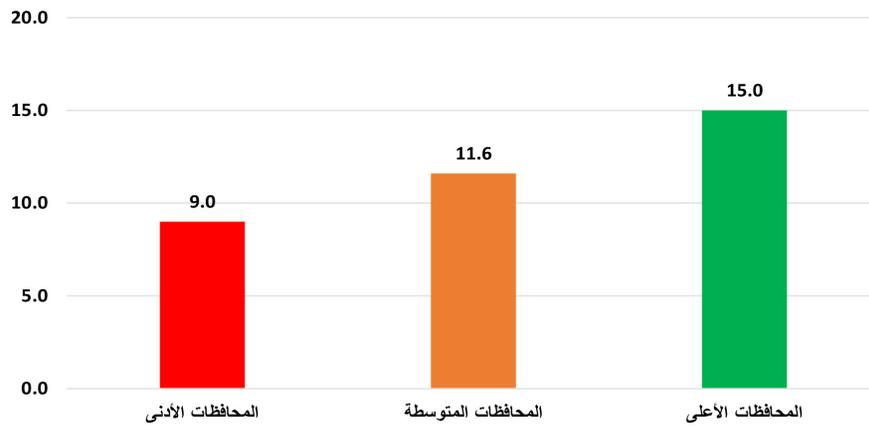
شكل (٤): متوسط معدل الإيجاب الكلي في المجموعات الثلاثة للمحافظات



■ التعليم

توجد علاقة طردية معنوية لكنها ضعيفة بين نسبة الحاصلين على تعليم جامعي ومؤشر الأداء الاقتصادي، ويرتفع متوسط نسبة الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى من ٩٪ في المحافظات الأدنى من حيث مؤشر الأداء الاقتصادي إلى ١٥٪ في المحافظات الأعلى من حيث مؤشر الأداء الاقتصادي، وهو ما يشير إلى أن تحسن وضع التعليم في المحافظة يؤدي إلى تحسن الأداء الاقتصادي لها.

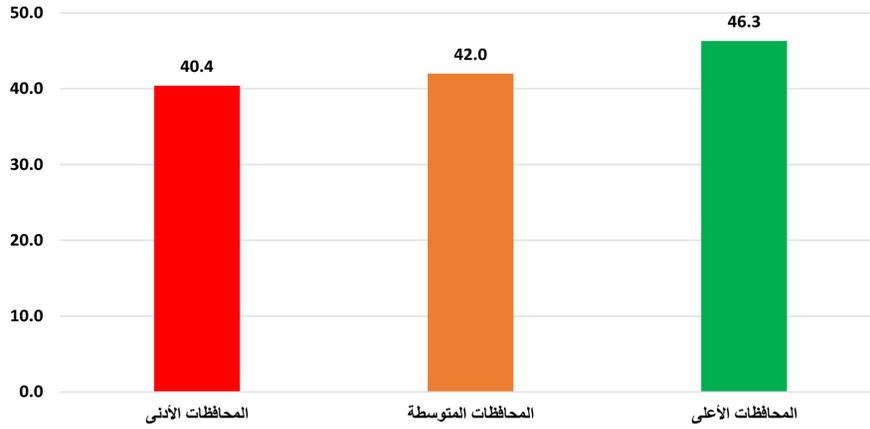
شكل (٥): متوسط نسبة الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى في ٢٠١٧ في المجموعات الثلاثة للمحافظات



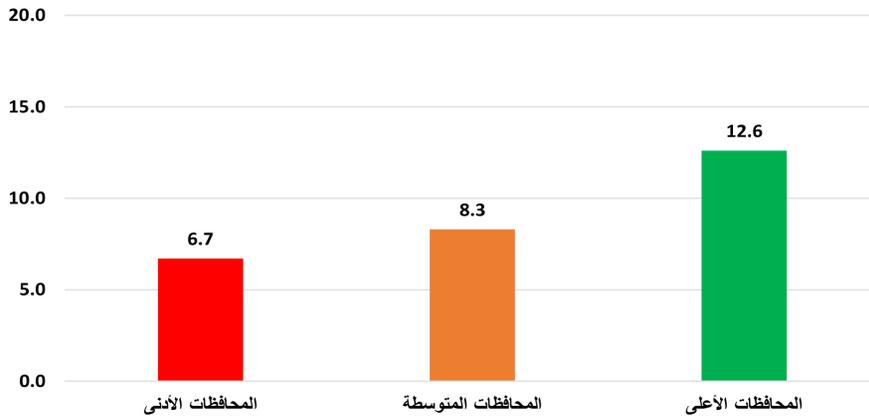
■ التشغيل

تشير البيانات إلى وجود علاقة خطية طردية قوية معنوية بين نسبة المساهمة الاقتصادية للسكان ١٥ سنة فأكثر على مستوى المحافظات ومؤشر الأداء الاقتصادي لها، وعلى مستوى المجموعات الثلاث يرتفع متوسط نسبة المساهمة الاقتصادية من ٤٠,٤٪ في المحافظات الأدنى إلى ٤٦,٣٪ في المحافظات الأعلى من حيث مؤشر الأداء الاقتصادي. وكما سبق أن ذكرنا، يرتفع معدل البطالة بارتفاع نسبة المساهمة الاقتصادية في المحافظات، وبالتالي المحافظات التي تحقق أداء اقتصادي مرتفع لديها نسبة كبيرة من المتعطلين الذين يمكن استغلال طاقاتهم بصورة أكبر في الإنتاج.

شكل (٦): متوسط نسبة المساهمة الاقتصادية ٢٠١٨ في المجموعات الثلاثة للمحافظات



شكل (٧): متوسط معدل البطالة ٢٠١٨ في المجموعات الثلاثة للمحافظات

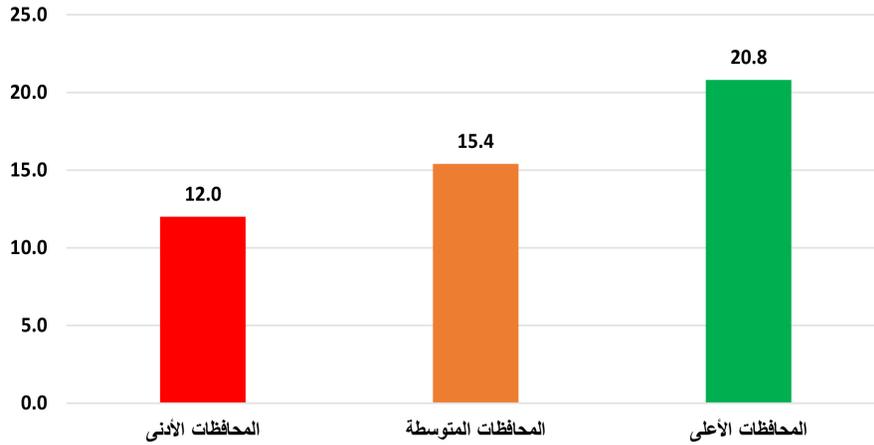


■ التمكين

• المساهمة الاقتصادية للمرأة

توجد علاقة خطية طردية متوسطة معنوية بين مؤشر الأداء الاقتصادي للمحافظات ونسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة على مستوى المحافظات، وهو ما يعني أن دخول المرأة قوة العمل (مشتغلات ومتعطلات) مرتبط بتحسين الأداء الاقتصادي للمحافظات. وتشير الأدبيات إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة تعد من عوامل النمو والتنمية كما أن النمو والتنمية يترتب عليهما زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ويمكن القول أن تحسن الأداء الاقتصادي للمحافظات يسمح بوجود فرص عمل أكبر للمرأة كما أن دخول المرأة قوة العمل يسمح بزيادة فرص الاختيار أمام المنشآت وفرص التوسع، بالإضافة لذلك تساند مصر من خلال الاستراتيجيات والخطط المختلفة تمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر للمرأة، وهو ما يفتح الطريق أمام المرأة لدخول سوق العمل. وكما يتضح من الشكل التالي يرتفع متوسط نسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة من ١٢٪ في المحافظات الأدنى من حيث مؤشر الأداء الاقتصادي إلى ٢٠,٨٪ في المحافظات الأعلى.

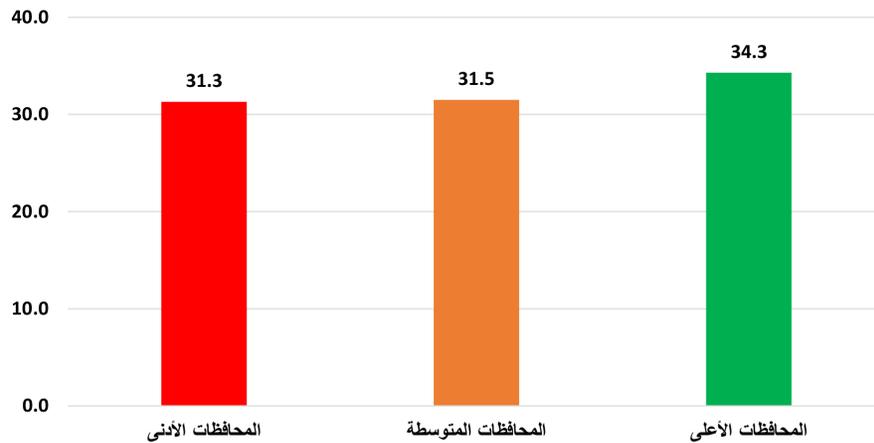
شكل (٨): متوسط نسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة في المجموعات الثلاثة للمحافظات



• المساهمة الاقتصادية للشباب

توجد علاقة خطية طردية متوسطة معنوية بين نسبة المساهمة الاقتصادية للشباب (٢٩-١٥ سنة) ومؤشر الأداء الاقتصادي للمحافظات، وهو ما يعكس أن تمكين الشباب اقتصادياً يساهم في تحسن الأداء الاقتصادي للمحافظات، وتظهر البيانات وجود علاقة خطية طردية قوية معنوية بين نسبة المساهمة الاقتصادية للشباب ومعدل البطالة في المحافظة، مما يعكس مرة أخرى أن نسبة غير قليلة من هؤلاء الشباب يتحولون إلى البطالة وهو ما تؤكدته بيانات مسح القوى العاملة حيث يبلغ معدل البطالة بين الشباب (٢٩-١٥ سنة) ١٥٪.

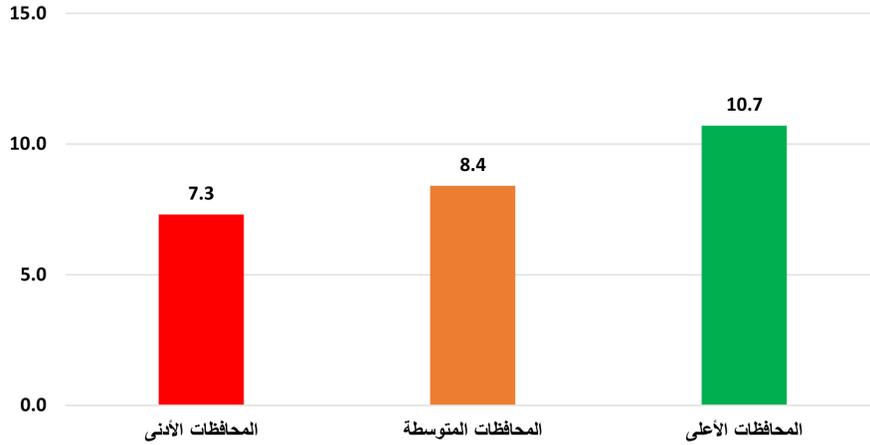
شكل (٩): نسبة المساهمة الاقتصادية للشباب ٢٠١٨ في المجموعات الثلاثة للمحافظات



• الصحة

توجد علاقة خطية طردية متوسطة معنوية بين عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان ومؤشر الأداء الاقتصادي للمحافظات، مما يعكس وجود ارتباط بين جودة الخدمات الصحية والأداء الاقتصادي للمحافظات، ويوضح الشكل التالي ارتفاع متوسط عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان من ٧,٣ طبيب في محافظات الأدنى من حيث مؤشر الأداء الاقتصادي إلى ١٠,٧ طبيب في المحافظات الأعلى.

شكل (٩): متوسط عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان في المجموعات الثلاثة للمحافظات



■ العلاقة بين مؤشر الأداء الاقتصادي للمحافظات ومؤشر النافذة الديموجرافية

بلغ متوسط مؤشر النافذة الديموجرافية ٣٧,٥ نقطة مئوية، وهو ما يعكس وضع منخفض للمؤشر. وتشير مقارنة الفرصة الديموجرافية ومؤشر يعكس الأداء الاقتصادي لكل محافظة إلى إمكانية التمييز بين ثلاث مجموعات من المحافظات: الأولى يزيد فيها مؤشر الفرصة السكانية عن الفرصة الاقتصادية وهي محافظات: الغربية، والإسكندرية، ودمياط، والقليوبية، وكفر الشيخ. والمجموعة الثانية يقل فيها مؤشر الفرصة السكانية عن مؤشر الفرصة الاقتصادية وهي محافظات مطروح، والسويس، والإسماعيلية، والمنيا، وأسوان. أما المجموعة الثالثة فتضم باقي المحافظات وعددها ١٧ محافظة ويتساوى في كل منها ترتيب المؤشرين.

يعني هذا التصنيف أن المجموعة الأولى من المحافظات تمتلك فائض من رأس المال البشري الذي يمكن توظيفه اقتصادياً في حين أن المجموعة الثانية بها نقص في رأس المال البشري مع توافر فرص اقتصادية.

وعلى الرغم من أن هذا التصنيف هو تصنيف تجريبي إلا أنه يتسق مع ارتفاع نسب البطالة في دمياط والإسكندرية والواقعة في المجموعة الأولى ومع انخفاضها في أسوان والإسماعيلية ومطروح وهي من المحافظات المنتمية للمجموعة الثانية.

٤. الخلاصة

يعد التحليل السابق تحليل أولي في ضوء البيانات الديموجرافية المتاحة على مستوى المحافظات، وبالرغم من محدودية البيانات إلا أن التحليل السابق يوضح وجود ارتباط كبير بين تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية والأداء الاقتصادي في المحافظات حيث يتحسن الأداء الاقتصادي للمحافظات بتحسين مؤشرات التعليم والتشغيل والتمكين، وهو ما يدعو إلى ضرورة وضع السياسات التي تضمن دخول مصر مرحلة النافذة الديموجرافية وكذلك سياسات تحفيز الاستفادة من النافذة الديموجرافية والتي تؤدي بدورها إلى تحسين خصائص السكان.

٥. السياسات والتدخلات المقترحة

■ تسريع دخول مصر مرحلة النافذة وتعظيم الاستفادة منها

يتطلب ذلك السيطرة على الزيادة السكانية وتحسين خصائص السكان هو ما تضمنته الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠١٥-٢٠٣٠، والتي تم إطلاقها في عام ٢٠١٤ ولم يتم تفعيلها بصورة كاملة حتى الآن بالرغم من وجود إرادة سياسية واضحة تجاه قضية السكان في مصر. وتتضمن هذه الاستراتيجية ٤ أبعاد هي الزيادة السكانية، خصائص السكان، توزيع السكان والفجوات بين المناطق والمحافظات. ويستلزم تفعيل الاستراتيجية ما يلي:

- تخصيص الموازنات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية وخططها التنفيذية.
- تطوير الإطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية.
- إنشاء آليات للمتابعة والتقييم.

■ الدمج بين البعد الاقتصادي والبعد السكاني

• بالنسبة للمحافظات التي لديها فائض في رأس المال البشري توجيه مزيد من الاستثمارات على نحو يُحدث التوازن بين الفرص الديموجرافية والفرص الاقتصادية.

• بالنسبة للمحافظات التي يزيد فيها مؤشر الأداء الاقتصادي عن مؤشر رأس المال البشري توجيه مزيد من الاستثمارات إلى تنمية رأس المال البشري من خلال برامج بناء القدرات والتدريب التحويلي لتحقيق مردود أكبر للاستثمارات القائمة.

■ توطين المؤشرات على مستوى المحافظات

يقصد بتوطين المؤشرات على مستوى المحافظات تحديد المستهدفات الديموجرافية والاقتصادية على مستوى المحافظات بصورة تضمن تحقيق مستهدفات الدولة، ويتطلب ذلك تطوير آلية للتوطين على مستوى المحافظات، وكذلك آلية للمتابعة والتقييم على نفس المستوى، ويقترح أن تأخذ عملية توطين المؤشرات والمحتوى المعلوماتي الذي يتيح كل من التعداد السكاني والتعداد الاقتصادي وبيانات المسوح الوطنية التي تسمح بحجم عينتها بحساب المؤشرات على مستوى المحافظة.

■ تمكين المرأة المصرية اقتصادياً

- زيادة فرص دخول المرأة المصرية سوق العمل، والذي يتطلب تحسين قيم المجتمع نحو عمل المرأة، ورفع معدلات الشمول المالي للمرأة، ومساندة المرأة مالياً وفنياً لإنشاء مشروعات خاصة بها.
- الاهتمام باقتصاد الرعاية الذي يسمح بتخفيف أعباء الأسرة عن كاهل المرأة ويعطيها فرصة أكبر لدخول سوق العمل من جانب، وعلى الجانب الآخر يوفر مزيد من فرص العمل للمرأة المصرية حيث تفضل معظم الأسر المصرية أن يكون القائم بخدمات الرعاية سيدة.

■ تنافسية المحافظات

- العلاقة بين النافذة الديموجرافية والأداء الاقتصادي يمكن أن تكون مدخل جيد لتحليل تنافسية المحافظات، وصياغة الخطط التنموية المستدامة على مستوى المحافظات.

■ فجوة البيانات

- يقترح العمل على تجسير الفجوة المعلوماتية التي تربط بين المؤشرات الديموجرافية والمؤشرات السكانية على مستوى المحافظات، وهناك حاجة لوضع خطة لتوفير مثل هذه البيانات بصورة دورية. كما يقترح إجراء دراسة متخصصة لربط الأداء الاقتصادي للمحافظات بالهجرة الداخلية وتحديد الخصائص الاقتصادية والديموجرافية للمحافظات الجاذبة والطاردة للسكان.

ملحق ١: مصفوفة معاملات الارتباط

مؤشر الأداء الاقتصادي	عدد الاطباء البشريين لكل ١٠٠٠٠ من السكان	معدل الإيجاب الكلي	معدل المساهمة الاقتصادية للشباب	معدل المساهمة الاقتصادية للإناث	معدل المساهمة الاقتصادية ١٥+ سنة	معدل البطالة	نسبة السكان الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى	نسبة السكان ١٤-١٥ سنة		
									Pearson Correlation	نسبة السكان ١٥ سنة
									Sig. (2-tailed)	
									N	
									Pearson Correlation	نسبة السكان الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى
									Sig. (2-tailed)	
									N	
									Pearson Correlation	معدل البطالة
									Sig. (2-tailed)	
									N	
									Pearson Correlation	معدل المساهمة الاقتصادية ١٥ سنة+
									Sig. (2-tailed)	
									N	
									Pearson Correlation	معدل المساهمة الاقتصادية للإناث
									Sig. (2-tailed)	
									N	
									Pearson Correlation	معدل المساهمة الاقتصادية للشباب
									Sig. (2-tailed)	
									N	
									Pearson Correlation	معدل الإيجاب الكلي
									Sig. (2-tailed)	
									N	
									Pearson Correlation	عدد الاطباء البشريين لكل ١٠٠٠٠ من السكان
									Sig. (2-tailed)	
									N	
									Pearson Correlation	مؤشر الأداء الاقتصادي
									Sig. (2-tailed)	
									N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

٦. المراجع

- جرجس، حنان، توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، الجزء الأول: تحديد المستهدفات الكمية لأهداف التنمية المستدامة، مركز بصيرة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، ٢٠٢٠.

- عبد العزيز، حسين، اتجاهات مستويات الإنجاب في مصر خلال السنوات الأخيرة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، ٢٠١٩.

- World Economic Forum, A 3E Policy Framework to Reap the Demographic Dividend: Empower, Educate, Employ, <https://esaro.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/The%203Es%20policy%20framework%20to%20reap%20the%20demographic%20dividend%20Empower%20employ%20educate.pdf>, accessed in November 2021.